



كلمة

**معالي السيد أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية**

في

**أعمال الدورة (53) للجنة التنسيق العليا
للعمل العربي المشترك**

تونس: 2022/5/31



السادة المدراء العامون ورؤساء مؤسسات العمل العربي المشترك

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن ألتقي بكم مجدداً في أعمال هذه اللجنة ... هنا في مقر إتحاد إذاعات الدول العربية بتونس، واسمحوا لي باسمكم جميعاً أن أتقدم بالشكر الجزيل للمهندس عبدالرحيم سليمان المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية ولفريقه على جهودهم لاستضافتنا في أفضل الظروف... وأن أشيد بتعاون الاتحاد وحرصه على التنسيق مع الأمانة العامة للجامعة تحقيقاً للمقاصد العربية السامية التي نرجوها ونعمل لأجلها.

كما يسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سلطات الجمهورية التونسية لدعمها المتواصل لمنظمات العمل العربي المشترك... وأن أثني على ما تقوم به من جهود لاستكمال المسار الإصلاحي وتجاوز المرحلة الانتقالية بالرغم من كل الظروف السائدة.

السيدات والسادة،

تنفيذاً لخطة العمل التي اتفقنا عليها فيما سبق للارتقاء بعمل هذه اللجنة، من خلال التركيز على موضوعات محددة لأهميتها، اخترنا معالجة ملف التحول الرقمي في كل جوانبه، لقناعتنا بدوره الحاسم في تغيير الحاضر ورسم المستقبل... وقد استطعنا خلال الدورات الثلاث السابقة تحقيق إنجازات مهمة في مجالات عدة ترتبط بالتكنولوجيا الرقمية مثل إطلاق الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني... هنا في تونس العام الماضي... وإقامة المنتدى العربي للإقتصاد الرقمي...



وتشكيل فرق عمل مكلفة بموضوعات الذكاء الاصطناعي والجامعة الذكية وصون الشبكات العربية ضد عمليات القرصنة الالكترونية... وغيرها، كما استطعنا إحراز تقدم لافت في إثراء محتوى الشبكة العربية للمعلومات... وفي هذا الصدد لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل مؤسسات العمل العربي التي ساهمت في تحقيق هذه الخطوات... وأحث الجميع على مواصلة مساعيهم وجهودهم لاستكمال المبادرات التي أطلقناها في هذا الشأن.

السيدات والسادة،

إن تركيزنا على التحول الرقمي - على أهميته - لم يكن لينسينا أن هناك موضوعات أخرى أكثر استعجالاً وإلحاحاً... فلا يزال العالم يعيش تحت وطأة جائحة كوفيد 19... وهي أزمة لم تعقها الحدود ولم تصدها إمكانات الدول المتقدمة، إذ تسببت في تدهور الوضع العالمي بشكل مقلق، فقد تفاقمت أزمة الدين العالمي لتبلغ 303 تريليون دولار في عام 2021، مما سيعرض نصف الدول الفقيرة والأشد فقراً.. ومنها بعض الدول العربية مع الأسف... أقول سيعرضها للإفلاس وما يترتب عن ذلك من مخاطر ومشكلات... وقد ارتفعت معدلات التضخم في كل الدول دون استثناء حتى تلك التي كانت تسجل معدلات ضئيلة لا تتجاوز 1%... بل ووصل التضخم في بعضها إلى مستويات قياسية، كما ارتفعت معدلات البطالة وما يتبعها من مشكلات كالفقر والاضطرابات والنزوح.

وبينما كان العالم يقف منهكاً يلتقط أنفاسه من أزمة صحية، حتى حلت به أزمة أخرى ألقت بظلالها القاتمة على الآفاق الاقتصادية،



وولدت صدمات جديدة هزت سلاسل الانتاج والإمداد، مما سيزيد لا محالة من تدهور الأوضاع... فبنشوب الحرب الأوكرانية الروسية قفزت أسعار النفط على سبيل المثال من 67 دولارا في عام 2021 إلى 112 دولارا في شهر مايو 2022، وارتفعت أسعار القمح متأثرة بتعطل حركة التجارة العالمية ووقف التصدير في بعض الدول من 270 دولارا إلى 435 دولارا للطن.. وبمعنى آخر ستضطر الدول العربية لدفع ضعف المبالغ التي كانت تدفعها سابقاً لاستيراد نفس الكمية من السلع الأساسية.

السيدات والسادة،

إن الحديث عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية يقودنا حتماً إلى تناول موضوع مهم من موضوعات الأمن القومي العربي... وأعني هنا الأمن الغذائي... حيث ترتبط الدول العربية التي تعاني من فجوة غذائية متزايدة بعلاقات اقتصادية مع طرفي النزاع وتستورد كميات كبيرة من الحبوب.

والناظر في بعض معطيات الأمن الغذائي العربي - وإن لم يكن متخصصاً - سيلاحظ بوضوح أن الفجوة الغذائية للعالم العربي والمقدرة حالياً بـ 100 مليون طن من السلع ستتفاقم لا محالة مستقبلاً إن لم نتدخل لعلاجها، بسبب تشابك العديد من العوامل المؤثرة منها الديموغرافية كتضاعف عدد سكان الوطن العربي بحلول عام 2050 ليلبلغ ما يقرب 800 مليون نسمة، ومنها العوامل المناخية كالجفاف وندرة المياه، ومنها أيضاً عوامل أخرى كضعف الاستثمار العربي في المشاريع الزراعية... وغيرها من التحديات.



وتقديرًا لخطورة تلك الأوضاع التي أشرت إلى بعض معطياتها
أنفأ، قرّر وزراء الخارجية العرب تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد
دراسة متكاملة عن الوضع الغذائي العربي، تشمل المبادرات التي أطلقت
في هذا الشأن، وتوصيات بالخطوات الواجب اتخاذها لتدارك الفجوة
الغذائية... وقد طلبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية إعداد
الدراسة المشار إليها تمهيداً لعرضها على مجلس الجامعة على
المستوى الوزاري في دورته القادمة في سبتمبر المقبل.

وفي هذا الصدد، سنستمع اليوم إلى الإحاطة التي سيقدمها
البروفيسور إبراهيم الدخيري المدير العام للمنظمة حول هذا
الموضوع... وليس خافياً على أحد أن ملف الأمن الغذائي يرتبط
ارتباطاً وثيقاً بمجالات أخرى عديدة منها التكنولوجيا والنقل والتمويل
... وغيرها.

ولهذه الأسباب رأيت أنه من الضروري إحاطة هذا الجمع الموقر
بهذه المستجدات، وأتطلع إلى الاستماع إلى مساهماتكم وتوصياتكم في
هذا الصدد، وكم تمنيت أن أغتنم هذا الفرصة لنتناقش مطولاً حول هذا
الموضوع المهم... لكنني سأضطر إلى المغادرة قبل نهاية أعمال هذه
الجلسة لمقابلة فخامة الرئيس قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية
ظهر اليوم.

ختاماً، آمل أن نخرج بتوصيات عملية بناءة.. وأتمنى
لجمعنا هذا كل التوفيق والسداد.

شكراً لكم،،